العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

إعداد الطالب

أسامة عبد الرحيم أحمد الخلايلة

المشرف

الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

2014/4/17

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بـ: (العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن) بتاريخ 17 / 4 / 2014

أعضاء لجنة المناقشـــــــــــة	التوقيـــــــــــــع
د. ولــيـد زكــريا صـيام، مشرفاً ورئيساً أستاذ، محاسبة إدارية الجامعة الهاشمية	....
د. حسام الدين مصطفى خداش، عضواً أستاذ، نظرية محاسبية الجامعة الهاشمية	....
د. إبراهيم محمود منصور، عضواً محاضر متفرغ، نظم معلومات محاسبية الجامعة الهاشمية	....
د. صالح خليل العقدة، عضواً خارجياً أستاذ، محاسبة مالية جامعة العلوم التطبيقية	....

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فالإهداء إلــى.....

من بلغ الرسالة, وأدى الأمانة, ونصح الأمة, إلى نبي الرحمة..... سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم"

إلــى من علمتني الصبر والنجاح .....

إلى من أفتقدها في مواجهة الصعاب....

إلــى من لم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها.... إلى روح أمي الطاهرة.

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب...

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة....

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير أبي.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة ....

إلى النفوس البريئة...إلى رياحين حياتي ...إخوتي.

إلى الروح التي سكنت روحي ....

إلى العين الساهرة على راحتي ....

إلى شريكة دربي ورفيقة مشواري .... زوجتي.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم ...

إلى من أرى السعادة بضحكاتهم....

إلى من يضيء حياتي بكلمة أبي ...أبنائي لمار ويامن وملك.

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي ... أصدقائي.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد فلا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى رئيس وأساتذة الجامعة الهاشمية, وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام الذي سعدت بالتتلمذ على يديه، المشرف على هذه الرسالة والذي حرص على أن تكون هذه الرسالة أنموذجا لكل الدراسات التي تتابع من بعد وكان بحق أخاً وصديقاً وأستاذاً، تجاوز بوقته وجهده واجبات الإشراف ليثري الرسالة بعلمه وملاحظاته، فكانت على ما هي عليه الآن.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حسام الدين مصطفى الخداش والدكتور إبراهيم محمود منصور والأستاذ الدكتور صالح العقدة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها وإبداء توجيهاتهم رغم مشاغلهم العلمية والعملية فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين منحوني الوقت والجهد سواء في الاستشارات الأكاديمية أو تحكيم الاستبانة التي تم الاعتماد عليها, الذين لم يترددوا في تقديم العون والنصيحة والمشورة للباحث خلال فترة العمل على إنجاز هذه الدراسة.

وأخيراً أتوجه بكل مشاعر الحب والعرفان لكل من ساعدني وقدم لي يد العون في إنجاز هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق....

قائمة المحتويات	
الموضوع	**رقم الصفحة**

قائمة المحتويات	
الموضوع	**رقم الصفحة**

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

إعداد الطالب
أسامة عبد الرحيم أحمد الخلايلة

المشرف
الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, والمتمثلة في: عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات, نقص الكفاءة المهنية لمقدري الدخل والمبيعات, نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات, نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة صمَّم الباحث استبانة تم توزيعها على مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حيث تم توزيع الاستبانة على (300) موظف, وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (229) استبانة أي ما نسبته (76%) من مجموع الاستبانات الموزعة, وقد تم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية SPSS.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن متغيرات الدراسة (عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن) تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل

والمبيعات في الأردن بدرجات متفاوتة, أما متغير وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية فإنه لا يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

وأوصى الباحث بعدة توصيات منها ضرورة تقليل التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة بحيث تكون مواد القانون واضحة ولا تحتاج لاجتهاد شخصي من قبل مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة وأهدافها

نموذج الدراسة

متغيرات الدراسة

فرضيات الدراسة

محددات الدراسة

مقدمة:

تشكل الضرائب – بصفة عامة – مصدراً رئيسياً لرفد الخزينة العامة بالمال مما يساعدها في تحقيق أهدافها المختلفة، غير أن أهم هذه الضرائب هي ضريبة الدخل وضريبة المبيعات (أبو نصار، 2012). وبما أن الضريبة فريضة نقدية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بدفعها بلا مقابل مباشر، مساهمةً من المكلف بتغطية نفقات الدولة، فإنها تعد عبئاً على المكلف حيث يدفعها من خلال اقتطاع جزء من دخله لصالح خزينة الدولة (الزعبي، 2010).

وتسعى الدول لأن يتسم نظامها الضريبي بالعدالة والملاءمة حتى يلاقي القبول والرضا من المكلف فلا تكون الضريبة عبئاً كبيراً على كاهله أو عقوبة له، بل يدفعها عن قبول وذلك للمساهمة في تغطية نفقات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الذي ينتمي له (نور وآخرون، 2008).

وتعد دراسة التشريعات الضريبية في الأردن مهمة جداً بسبب عدم استقرارها، فقانون ضريبة الدخل والمبيعات متغير، مما أدى إلى تغيير النسب الضريبية والشرائح المراد تقدير الضريبة عليها، وهذا أحدث تذبذباً في عمليات التقدير على جميع الشرائح, الأمر الذي أحدث إشكالات كبيرة تواجه المقدرين في عملية التقدير الضريبي. من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للبحث في العوامل التي تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ميدانياً.

مشكلة الدراسة:

يعد مقدرو الضريبة من أهم عناصر عملية جباية الضرائب, حيث تعد هذه الضرائب الرافد الرئيسي لخزينة الدولة والتي تستخدمها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية, مما يستوجب توفير السبل اللازمة للحد من العوامل المؤثرة سلباً على قرار مقدري الضريبة للقيام بعملية جباية الضرائب بصورة أكثر فعالية, وإن عدم إيلاء هذه العوامل أهمية ينجم عنه آثار اقتصادية تتمثل في انخفاض حصيلة خزينة الدولة من مواردها المالية مما يجعلها عاجزة عن القيام بمتطلبات الإنفاق العام.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي:-

ما العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:-

1- هل يؤثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

2- هل يؤثر نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

3- هل يؤثر نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

4- هل يؤثر وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

5- هل يؤثر نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف على العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, حيث تعتبر ضريبة الدخل والمبيعات من المصادر الأساسية للدولة التي تمكنها من الإنفاق على الخدمات الإقتصادية والاجتماعية العامة كالتعليم والمرافق العامة، إضافة إلى أن التأثير على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات يؤثر بشكل كبير على عمليات التقدير لمختلف الشرائح, وإن أية عوامل سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو إدارية أو تقديرية قد يكون لها تأثير على عملية التقدير لدى المقدرين وبالتالي ينعكس هذا التأثير على العملية الاقتصادية وعلى سير عجلة النمو والتطور في الأردن, وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تنبع أيضاً من كون المقدرين يمثلون الجهات المؤتمنة لتقدير حصيلة المال العام.

ولمّا كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, فإنه يمكن صياغة الأهداف الفرعية للدراسة على النحو التالي:-

1- التعرف على أثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

2- التعرف على أثر نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

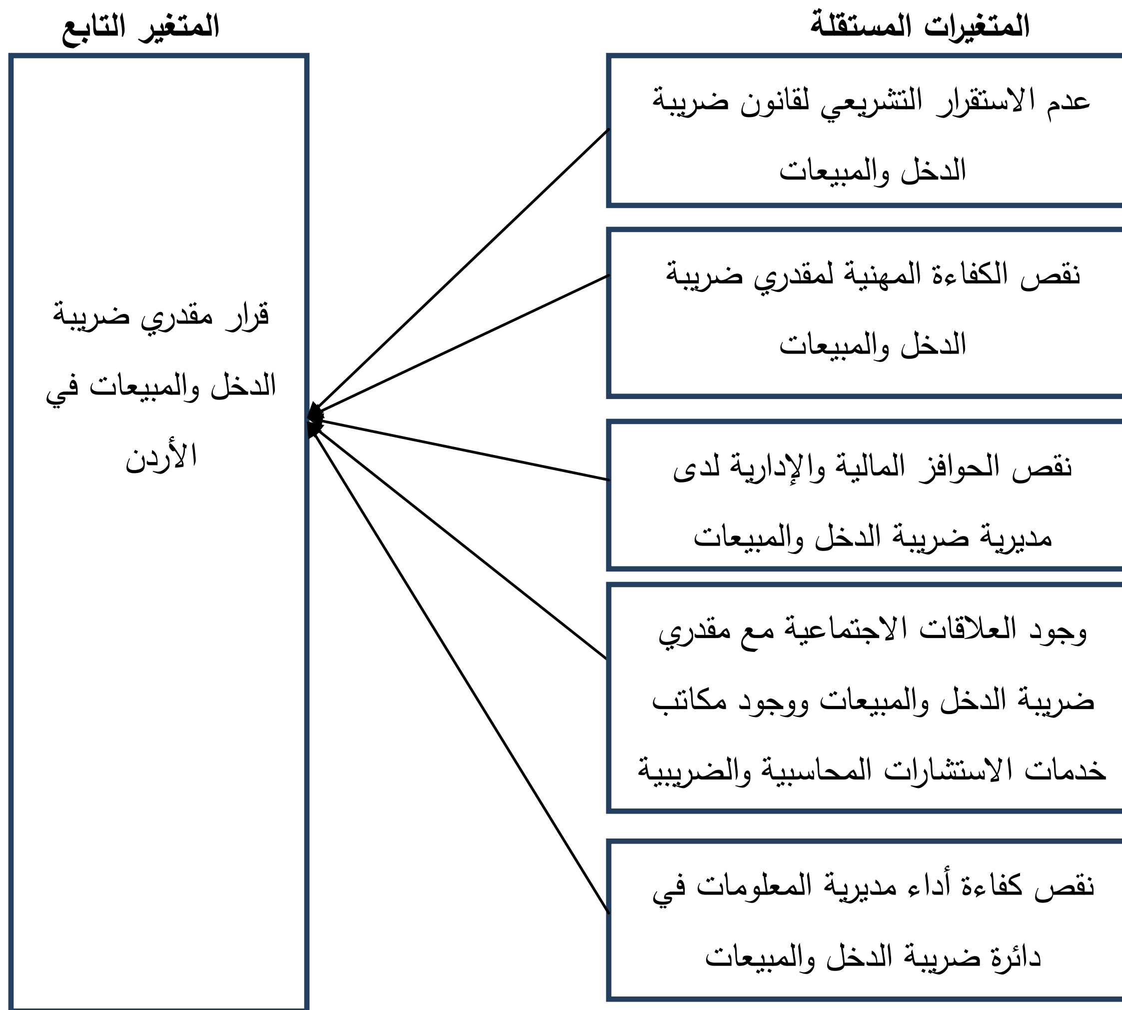
3- التعرف على أثر نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

4- التعرف على أثر وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

5- التعرف على أثر نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

نموذج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحديد العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, والتي يمكن تمثيلها على النحو التالي:-



شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة على النحو التالي:

المتغيرات المستقلة:

1- **عدم الإستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات:-** إن قانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد لحقه الكثير من التعديلات والتغييرات والتي قد تزيد من التعقيد وصعوبة في الفهم لدى مقدري ضريبة الدخل والمبيعات بالإضافة إلى صعوبة فهمها من قبل المكلفين الأمر الذي يصعّب من قدرة المقدر من التقدير الصحيح على المكلف.

2- **نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات:-** تعتبر المهارات المهنية التي يتوجب توفرها في مقدر ضريبة الدخل والمبيعات من أهم المتطلبات في سوق العمل كونها تزيد من فعالية وكفاءة المقدر في القيام بعملة, إضافة إلى قدرة المقدر على التقدير بشكل صحيح دون الوقوع في التقدير الخاطئ, وبالتالي فإن نقص هذه المهارات قد يؤدي بالمقدر إلى الوقوع بأخطاء تقديرية عند القيام بعملية التقدير المالي على المكلفين.

3- **نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات:-** إن نقص الحوافز المالية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات قد يحد من قدرة المقدر في القيام بعمله بكفاءة, كما أن نقص الحوافز الإدارية قد يحد من قدرة المقدر على الإجتهاد والتقدير بكفاءة مهنية عالية للوصول إلى المناصب الإدارية العليا.

4- **وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية:-** كلما قلت العلاقات الإجتماعية بين مقدري ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين كلما كان التقدير في العمل دون تحيز, كما أن وجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبة تزيد من قدرة المكلفين على تخفيض الضريبة المطلوبة وبالتالي التأثير على عمل المقدرين في تقديراتهم المالية.

5- **نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:-** إن عدم توفر قاعدة بيانات ذات موثوقية عالية عن المكلفين (أفراد وشركات) لدى مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات قد يزيد من صعوبة إتخاذ قرارات التقدير المالي الصحيحة, وبالتالي فإن المكلف هو من يستفيد من هذا النقص في المعلومات لكي يقدم بيانات قد تعمل على تضليل المقدر عند اتخاذ قرار تقديره المالي.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة ونموذجها، فإن الباحث قام بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:-

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

محددات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.
- قلة التعاميم الإدارية المكتوبة المتعلقة بقرارات المقدر.
- تعميم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بالاعتماد على استطلاع واقع عملية التقدير الضريبي من خلال مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

تعريف الضريبة وأركانها

أهداف النظام الضريبي

أنواع الضرائب

تطورات النظام الضريبي في الأردن

خصائص قانون ضريبة الدخل في الأردن وأهدافه

التقدير الضريبي

العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات

الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها

تمهيد:

تتمتع الدولة بسلطة سيادية في تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويتم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل تلك الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة للدولة، وتعتبر الضريبة أحد مصادر التمويل الهامة للخزائن العامة ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في تدبير المال اللازم للإنفاق, وتعتبر الضريبة عنصرا هاما من عناصر إيرادات الدولة (نور وآخرون، 2008).

وتكمن أهمية الضرائب في أنها تمكّن الدولة من القيام بواجباتها نحو بناء المجتمع, فلو نظرنا إلى موازنة أي دولة لوجدنا أن هناك بنداً مهماً وهو الإيرادات العامة, وتشكل المتحصلات الضريبية أهم عنصر من عناصر هذا البند, وبالنظر إلى الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013 سنجد أن المتحصلات الضريبية 3178,1 مليون دينار بينما كانت الإيرادات المحلية 5296 مليون دينار, أي أن المتحصلات الضريبية تشكل 60% من الإيرادات المحلية(قانون الموازنة العامة لعام 2013), لذلك بات من الضروري أن تقوم الدولة بتطوير التشريعات الضريبية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التشريع المالي الذي ينظم السياسة المالية للدولة, حيث اعتبر العديد من علماء المالية أن التشريع الضريبي هو فرع من فروع القانون المالي, غرضه تنظيم الأسس والقواعد المتعلقة بتقرير الإيرادات العامة السيادية وجبايتها بالإضافه إلى تنظيم العلاقات القانونية التي قد تنشأ بين السلطات الضريبية والمكلفين بدفع الضريبة (الغانم,2011).

تعريف الضريبة وأركانها:

تم تعريف الضريبة من قبل العديد من الكتّاب, حيث عرّفها أبونصار(أبو نصار، 2012, ص3)على أنها: "مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والإجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها ".

وحسب المفهوم الحديث للضريبة فإنها– إضافة إلى سعيها وراء جمع المال بهدف تغطية النفقات العامة– وسيلة مهمة لتدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة وحسب المفهوم الحديث للضريبة فقد عرفها (Mehl) نقلاً عن (صيام وآخرون, 2000, ص15) بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة و لتحقيق تدخل الدولة".

كما تم تعريفها بأنها "فريضة تدفع جبراً إلى الدولة, وهي غير جزائية, وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام, وتفرض بشكل محدد مسبقاً, ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة" (الفريجات,2009, ص16).

ومن الملاحظ أن تعريفات الضريبة في كتب المالية العامة وفي كتب المحاسبة الضريبية تتشابه في مفهومها الحديث حيث أن هذه التعريفات تتضمن أركاناً رئيسية تمثل أركان الضريبة والتي تتضح لنا من خلال التعريفات السابقة كما يلي:–

1- أنها التزام نقدي، أي أن الضريبة يجب أن تدفع بشكل نقدي لا تقبل صور الضريبة العينية.

2- فريضة إجبارية، أي ليس للفرد خيار في دفع الضريبة وإنما هو مجبر في دفعها حيث يتم تحديد مقدارها وموعد دفعها.

3- فريضة تحددها الدولة، أي أن الدولة هي التي تسن قوانين الضريبة وتفرضها على المكلفين من خلال سلطتها فلا يمكن أن تفرض أو تعدل الضريبة إلا بقانون (صيام وآخرون, 2000).

4- فريضة دون مقابل مباشر، أي أن المكلف الذي تحُصّل منه الضريبة لا يحصل مقابلها على خدمات أو منافع تقدم له بشكل مباشر بل يتم استخدام متحصلات الضريبة لتقديم خدمات للمواطنين بشكل عام وبغض النظر عما يدفعه كل مواطن من ضريبة للدولة.

5- يتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي, أي أن مبلغ الضريبة المستحق والمُحصّل من المكلف لا يتم إرجاعه له كما هو الحال بالنسبة للقروض والسندات التي تصدرها الدولة وتقوم بعد فترة زمنية معينة برد قيمتها لأصحابها (ابو نصار, 2012) .

6- الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام (أهداف المجتمع)، أي أن الدولة تستخدم الإيرادات الضريبية كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك لخدمة أفراد المجتمع, وكذلك لتغطية نفقاتها العامة, وتحقيقا لهذا الهدف لا بد من توفر شرطان أساسيان, هما: وفرة الحصيلة وهي أن تحصل الدولة على إيرادات ضريبية كافية لتغطية نفقاتها العامة, والحيادية وهي أن لا تؤثر الضريبة عند فرضها على النشاط الاقتصادي للدولة بشكل سلبي (الفريجات, 2009).

7- الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين، أي أن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية، وهذا ما نادى به العالِم الأقتصادي (آدم سميث) بقاعدة العدالة، أي أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لقدرتهم النسبية على الدفع (صيام وآخرون، 2000).

أهداف النظام الضريبي:

تشتمل أهداف النظام الضريبي على أهداف مالية وأهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية, يمكن توضيحها فيما يلي :

1- الأهداف المالية:- يعتبر من أهم الأهداف الأساسية والرئيسية للدولة, ويتضمن حاجة الدولة دائما إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة وتطوير القطاعات المختلفة.

2- الأهداف الاجتماعية:- حيث تعتبر الضريبة وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية الهامة، منها:-

أ- إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ب- تنظيم النسل.

ج- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة.

د- إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر والعادات الاجتماعية السيئة (الفريجات، 2009).

3- الأهداف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:-

أ- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية.

ب- توجيه الأستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها.

ج- وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي (أبو نصار, 2012).

أنواع الضرائب:

تصنّف الضرائب وفق أسس متعددة, فنجد مثلاً: ضرائب مباشرة وغير مباشرة, ضرائب موحدة وضرائب متعددة, ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال), ويمكن بيان تلك التصنيفات بإيجاز فيما يلي :

1- الضرائب المباشرة وغير المباشرة:-

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي لا يستطيع فيها المكلف(دافع الضريبة) نقل عبئها إلى مكلف آخر، ويتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد، أو هي الضريبة التي تفرض على دخول الأفراد من المنبع، وتتميز الدخول التي تفرض عليها هذه الضرائب بالثبات والاستقرار نسبياً، وكذلك تعمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع، مثل الضريبة على الأرباح، والضريبة على الرواتب والأجور.

ب- الضرائب غير المباشرة: هي الضرائب التي يستطيع فيها المكلف (دافع الضريبة) نقل عبئها إلى مكلف آخر، وهي تفرض على السلع والخدمات المختلفة، المنتجة محلياً أو

المستوردة من الخارج، وهذه الضريبة ليس لها صفة الثبات أو الاستقرار، وتتميز بسرعة جبايتها ووفرة التحصيل، مثل الضريبة على المبيعات (الفريجات، 2009).

2- الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة:

أ- الضرائب الموحدة:- تقوم الدولة بفرض نوع رئيسي واحد من الضرائب وبجانب ذلك يكون هنالك عدد محدود من الضرائب الأخرى, مثال أن تعتمد الدولة وبشكل رئيسي على فرض ضريبة على الدخل بحيث تأتي معظم متحصلاتها من الضرائب لهذا النوع, وبجانب ذلك تقوم الدولة بفرض بعض الأنواع الأخرى من الضرائب مثل ضريبة التركات وضريبة العقارات وغيرها بحيث تكون متحصلاتها من الأنواع الأخرى قليلة مقارنة مع المتحصلات من ضريبة الدخل.

ب- الضرائب المتعددة(النوعية):- تقوم الدولة بفرض عدة أنواع من الضرائب في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية اللازمة مثل فرض ضريبة دخل وضريبة مبيعات وضريبة على المستوردات من الخارج وغيرها, ويعتبر نظام الضريبة المتعددة الأكثر شيوعاً واستعمالاً لدى معظم الدول في الوقت الحاضر نظراً لما يتميز به من مرونة في تطبيق سياسات الدولة وأهدافها (ابو نصار, 2012).

3- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

أ- الضرائب على الأشخاص:- الضريبة التي تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية والاجتماعية للمكلف عند فرض الضريبة، مثل الحالة الاجتماعية للمكلف وعدد الأولاد المعالين وغيره, ومن أمثلتها الضريبة على الرواتب والأجور.

ب- الضريبة على الأموال:- الضريبة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية للمكلف عند فرضها وإنما تفرض على المال (النقدي والعيني)، مثل الضريبة على الأرباح للشركات (الفريجات، 2009).

تطور النظام الضريبي في الأردن:

يختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، ولمّا كان الغرض الأساسي من أي نظام ضريبي هو تحقيق الأهداف التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي, فإننا نرى أنه يتغير تبعا للتغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ليتلاءم مع المعطيات الجديدة في الدولة.

إن أول قانون لضريبة الدخل في الأردن صدر في الأول من نيسان عام 1933 والذي اقتصر على الدخل المتأتي من القطاعين العام والخاص من الرواتب والأجور، والذي أصدرته وزارة المالية حيث أنشأت قسم صغير لديها أطلق عليه قسم ضريبة الدخل ليقوم بتنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل (نور وآخرون،2008).

وفي عام 1945 صدر القانون رقم (26) وبه توسع نطاق فرض الضريبة على دخل كل شخص من أرباح أية حرفة أو مهنة أو صنعة, كما نص هذا القانون على الأسس الفنية والقانونية التي تقوم عليها ضريبة الدخل (صيام وآخرون,2000).

وفي عام 1951 على أثر توحيد الضفتين صدر القانون المؤقت رقم (50) لسنة 1951 حيث تم إنشاء دائرة ضريبة الدخل كبديل لقسم ضريبة الدخل في وزارة المالية نظرا لتوسع مهام ونطاق الضريبة وبقي الحال كذلك حتى صدور القانون رقم (12) لسنة 1954 (الرفاعي, 2005).

وفي عام 1964 تم إصدار القانون الأساسي للضريبة بحيث كان شاملا لجميع الدخول التي تخضع للضريبة والدخول المعفاة منها, وقد امتاز هذا القانون عن سابقاته بإدخال تغييرات جوهرية على ضريبة الدخل وبتفصيله مصادر الدخل الخاضعة للضريبة بشكل واضح وبمنحه تنزيلات عائلية أكبر وتوسيعه لقاعدة شريحة الدخل (نور وآخرون، 2008).

وفي عام 1982 وعلى إثر الرواج الاقتصادي في الأردن، دعت الحاجة إلى تطوير القوانين لمواكبة روح العصر والنمو الذي شمل جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فتم إصدار قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (34) لسنة 1982 ولقد اعتمد هذا القانون مبدأ التقدير الذاتي كأساس للتقدير كما توسعت قاعدة شرائح الضريبة وفئاتها، ويعتبر هذا القانون نقلة حضارية، وذلك لأن مفهوم الضريبة أخذ من خلاله طابعا مميزا وعنصراً هاماً في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ساهمت في التنمية الوطنية (صيام وآخرون, 2000).

وفي عام 1985 صدر قانون ضريبة الدخل الدائم رقم (57) لسنة 1985 والذي وفق بشكل أكبر من القوانين السابقة برفد الخزينة بجزء معقول من الإيرادات مع إعطاء الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية للمكلفين(الرفاعي, 2005).

وفي عام 1989 صدر القانون المؤقت رقم (4) لسنة 1989 والتعديلات التي تضمنها طبقت خلال السنتين 1989, 1990.

وفي عام 1992 صدر القانون رقم (4) لسنة 1992 تضمن بعض التعديلات على القانون الدائم رقم (57) لسنة 1992 والتي طبقت اعتباراً من 1991/1/1 (صيام وآخرون, 2000).

وفي عام 1995 صدر القانون المعدل للقانون الدائم رقم (57) لسنة 1985 سمي بالقانون رقم (14) لسنة 1995 وبدئ العمل به اعتبارا من 1\1\1996 الذي استهدف تشجيع الاستثمار بشكل رئيسي عن طريق توسيع قاعدة قبول المصاريف، ومنحه إعفاءات مجزية وتخفيض معدلات الضريبة. كما مهد لقانون ضريبة المبيعات الصادر عام 1994.

وفي عام 2001 صدر القانون المعدل رقم (25) لسنة 2001 والذي بدئ العمل به اعتبارا من 2002/1/1 والذي يقرأ مع القانون الدائم رقم (57) لسنة 1985 (نور وآخرون، 2008).

ثم صدر القانون المعدل رقم (39) لسنة 2003 ويسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2003) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985 وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد يعمل به اعتبارا من 2003/4/1 باستثناء فرض ضريبة بنسبة 5% على الفوائد والعمولات

والأرباح على الودائع المدفوعة للأشخاص من قبل البنوك والشركات المالية المرخص لها بقبول الودائع ومؤسسات الإقراض المتخصصة في المملكة الذي تم تطبيقه اعتبارا من 2003/5/1 (الغانم,2011).

ثم صدر القانون المعدل رقم (18) لسنة 2004 ويسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2004) ويقرأ مع القانون رقم (57) سنة 1985 وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد يعمل به اعتبارا من 2004/6/1.

ثم صدر القانون المعدل رقم (31) لسنة 2004 ويسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2004) ويقرأ مع القانون رقم (57) سنة 1985 وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد يعمل به اعتبارا من 2004/8/16(الغانم,2011).

ثم جاء القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009 ليلغي القانون رقم (57) لسنة 1985 ويعمل به اعتبارا من 2010/1/1, وقد حمل الكثير من التعديلات عما كان في السابق، وأهم هذه التعديلات(المواد رقم9, 10, 11 من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة (2009)) المتعلقة بالإعفاءات الممنوحة للمكلفين والشرائح التصاعدية للضريبة.

وبالنظر إلى تطور النظام الضريبي في الأردن, نجد أنه قد لحقه الكثير من التعديلات, مما يدل على عدم الإستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

خصائص قانون ضريبة الدخل في الأردن وأهدافه:

يرتكز قانون ضريبة الدخل في الأردن على مجموعة من الأسس واضحة المعالم محددة الأهداف يمكن بيانها كما يلي:-

1- الوعاء الضريبي الموحد:- حيث أخذ المشرع الأردني بمدأ الوعاء الضريبي الموحد والذي يقوم على تجميع مصادر الدخل الخاضعة للضريبة للشخص سواء كان طبيعياً أو أعتبارياً في وعاء واحد لغايات احتساب مقدار الضريبة المستحقة عليه وهو بذلك مختلف عن النظام النوعي الذي يستخدم معدلات ضريبية مختلفة وذلك حسب نوع مصدر الدخل والذي تستخدمه بعض الدول (أبو نصار, 2012).

2- الضريبة شخصية:- أي أن المشرع الضريبي يأخذ بعين الأعتبار عند فرض الضريبة ظروف الممول المالية وظروفه الاجتماعية, ويتضح من ذلك أن المشرع قد راعى عاملين هما, الأول: نفقات العمل واجبة الخصم من دخل الممول, والثاني يتعلق بشخص الممول من إعفاءات ضريبية مثل الإعفاءات العائلية فهي ترتبط بشخص الممول وليس بدخله لذلك تعتبر الضريبة ضريبة شخصية.

ويفضل بعض الباحثين إعتبارها ضريبة قريبة إلى الشخصية بدلاً من إعتبار الضريبة شخصية, وذلك لكونها لا يمكن أن تأخذ بعين الإعتبار كامل الظروف المالية والاجتماعية المتعلقة بالممول (صيام وآخرون, 2000).

3- سنوية الضريبة:- أخذ المشرع الأردني بمبدأ سنوية الضريبة أي أن الضريبة يتم استيفاؤها وتحصيلها عن سنة كاملة, ويترتب على هذه الخاصية مبدأ استقلال السنوات المالية عن بعضها البعض, بحيث لا يحمل مصروف يخص سنة معينة على ربح سنة أخرى كما لا يضاف إيراد يتحقق في سنة ما إلى إيرادات سنة أخرى(نور وآخرون, 2008) .

4- إقليمية الضريبة :- أي أنها ضريبة تأخذ بمبدأ التبعية الاقتصادية وليس السياسية, ويكون للدولة الحق في تطبيق كافة قوانينها الضريبية داخل حدودها على كل مواطن يحقق دخل داخل حدود المملكة الاردنية الهاشمية بغض النظر عن جنسيتة(الفريجات، 2009).

5- تصاعدية الضريبة:- أخذ المشرع الأردني بمعدل الضريبة التصاعدي في احتساب الضريبة على دخول الأفراد نظرا لكونه أكثر المعدلات تحقيقا للعدالة الضريبية بين المكلفين, وبموجب معدل الضريبة التصاعدي يزداد سعر الضريبة مع ازدياد الدخل، وقد حدّد ذلك نصا بالدستور الأردني بموجب المادة (111) التي جاء فيها:- "لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الأجور التي تتقاضها الدولة مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم بأملاك الدولة، وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضريبة بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال".

ويجب التنويه إلى أن مبدأ التصاعدية قد طبق على دخول الأفراد أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين فقد طبق عليهم معدل الضريبة النسبي أو الثابت.

ويشير بعض الباحثين إلى أن ضريبة الدخل في الأردن تفرض على ناتج استثمار رأس المال وناتج الجهد (العمل) كما تفرض على تضافرهما معا، بمعنى أن الضريبة تفرض على الأرباح المتحققة للمستثمر بماله فقط كما هو الحال في شركات الأموال، كما أنها تفرض على ناتج الجهد(العمل) كما هو الحال في قطاعي الموظفين والمستخدمين، وكذلك تفرض على تضافر الاثنين معاً (رأس المال والجهد) كما هو الحال في شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة (أبو نصار وآخرون،2003).

أما عن أهداف النظام الضريبي الأردني, فقد وضع المشرع الأردني الأهداف التالية لضريبة الدخل:-

1- رفد الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة للحكومة.

2- تشجيع الادخار والاستثمار والتأثير الايجابي على الاستهلاك واستقرار الأسعار.

3- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية من خلال المساهمة في إعادة توزيع الدخل وفق ما نص عليه الدستور في المادة (111) (الرفاعي، 2005).

التقدير الضريبي:

إن عملية فحص سجلات المكلفين وإجراء عملية التقدير على دخول المكلفين من صلاحية مدير عام دائرة ضريبة الدخل, غير أنه وبموجب المادة (47) من قانون ضريبة الدخل الأردني له الحق بأن يقوم بتفويض صلاحياتة إلى المقدر أو إلى لجنة من الموظفين للقيام بأعمال التقدير.

ولاشك أن عملية التقدير والتخمين على دخول المكلفين وفحص سجلاتهم ليست بالأمر السهل, إذ يقوم المقدر بجمع البيانات والمعلومات عن دخول المكلفين بكل أمانة وجدية لكي تتم عملية التقدير بكل عدالة وشفافية.

وقد عرّف قانون ضريبة الدخل المقدر بأنه أي موظف أو أي لجنة من الموظفين يفوضه أو يفوضها المدير العام خطيا بتقدير الضريبة أو تدقيقها.

وهنالك شروط يجب أن تتوفر في الشخص المؤهل لشغل وظيفة مقدر ضريبة الدخل حتى يقوم بمهام وظيفة التقدير بالشكل المناسب, منها(دليل إجراءات التقدير 1998ص(18)):

1- شهادة الدراسة الجامعية الأولى في المحاسبة أو الاقتصاد أو العلوم الإدارية أو القانون.

2- الحصول على دورات تدريبية في المحاسبة الضريبية وقانون ضريبة الدخل .

3- تدريب عملي وميداني على أعمال التقدير من خلال إلحاقه بأحد المقدرين ذوي الخبرة لتدريبه على أعمال التقدير مده لا تقل عن ثلاثة أشهر.

يقوم المقدر من خلال معرفته بقانون ضريبة الدخل وإنطلاقاً من كون المقدر أميناً على عملية التقدير بالواجبات التالية(دليل إجراءات التقدير 1998ص(19)):

1- تدقيق كشوف التقدير الذاتي:

يقوم المقدر بتدقيق كشوف التقدير الذاتي وذلك بتنفيذ أحكام المادة (29) من قانون ضريبة الدخل والتي بموجبها يتم تدقيق الكشوف المنصوص عليها في المادة (26، 27) من قانون ضريبة الدخل.

2- إجراء التقدير الأولي:

يقوم المقدر بإجراء التقدير الأولي وذلك بتنفيذ أحكام المادة (30) من قانون ضريبة الدخل عندما لا يقوم المكلف بتقديم كشوف التقدير الذاتي المنصوص عليها في المادة (26, 27) من قانون ضريبة الدخل وحسب هذا الإجراء فليس من الضروري أخذ موافقة المكلف.

3- النظر في الاعتراضات المقدمة على التقدير وإصدار القرارات بشأنها:

يقوم المقدر بإجراء النظر في الاعتراضات المقدمة على التقدير وإصدار القرارات بشأنها وذلك بتنفيذ أحكام المادة (31) من قانون ضريبة الدخل.

4- إجراء الكشوفات الحسية وطلب المعلومات:

يقوم المقدر بتنفيذ أحكام المادة (23) من القانون وذلك بطلب المعلومات الضرورية لتنفيذ أحكام القانون من أي جهة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دخول مكان عمل المكلف والاطلاع على القيود والمستندات وفحص البضائع المخزونة والنقد والآلات والماكنات والسجلات الحسابية والقيود الأخرى.

5- تنفيذ أحكام الاقتطاع:

"نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والأجور صادر بالاستناد لأحكام البند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (50) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاتة.

6- تصحيح الأخطاء الحسابية والكتابية التي تقع في القرارات:

يقوم المقدر بتنفيذ أحكام المادة (35) من القانون لتصحيح الأخطاء الحسابية والكتابية التي تقع في القرارات والإشعارات والمذكرات عن طريق السهو العرضي.

7- التقدير على أشخاص هم على وشك مغادرة البلاد:

يقوم المقدر بتنفيذ أحكام المادة(40) من القانون وذلك بإجراء التقدير على أي شخص على وشك مغادرة المملكة نهائياً قبل نهاية السنة وفرض الضريبة المستحقة علية عن الفترة السابقة من السنة وتحصيل الضرائب المستحقة علية خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغة مذكرة خطية بذلك.

8- تحصيل الأموال الأميرية:

يقوم المقدر بتنفيذ أحكام المادة(39) من القانون والتي أجازت له الشروع بتطبيق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952والذي بموجبة يمارس جميع صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

9- المطالبة بتحصيل الضرائب المستحقة على المكلفين.

10- إصدار شهادة بالرديات وإصدار دعوات الحضور.

11- إصدار الإشعارات وتوقيعها.

وتعد قرارات التقدير الضريبي من أهم القرارات التي يتخذها المقدر الضريبي, فقد ألزم المشرع وفقا لنص الفقرة (أ) من المادة (26) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة (1985) "على

كل شخص له مصدر دخل أو أكثر خاضع للضريبة أن يقدم في موعد لا يتأخر عن اليوم الأخير من الشهر الرابع التالي لنهاية السنة المالية إلى مكتب تقدير ضريبة الدخل المختص كشفا يتضمن التفصيلات المتعلقة بدخله الإجمالي ودخله الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه عن سنته المالية السابقة".

وهنالك العديد من الوسائل والطرق التي قد تلجأ إليها الدولة في سبيل تقدير دخل المكلف الخاضع للضريبة وبالتالي تقدير الضريبة المستحقة عليه، وأهم هذه الطرق ما يلي:-

1- التقدير الذاتي.

2- التقدير الإداري والذي يشمل:

أ- التقدير بالاستناد إلى أقوال المكلف وسجلاته.

ب- التقدير الجزافي.

ج- التقدير على أساس المظاهر الخارجية.

د- طريقة القياس الثابت.

وفيما يلي شرح لهذه الأنواع:

1- التقدير الذاتي (طريقة الإقرار):- بموجب هذا الأسلوب من التقدير فإن المكلف يتولى عملية القيام بإجراءات تقدير دخله الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه ضمن الإجراءات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الضريبية في الدولة. ويقدم بذلك إقراراً موقعا منه بصحة التقدير والمبالغ الواردة فيه، ويتم في العادة اختيار عينه عشوائية سنوياً من

الكشوف المقدمة من المكلفين حيث يتم تدقيقها من قبل موظفي الضريبة للتأكد من صحة المعلومات الواردة وطريقة احتساب الضريبة، وفي حالة وجود أي خطأ يتم تصحيحه بعد إبلاغ المكلف بذلك. أما بالنسبة للكشوف التي لم تقع ضمن العينة المختارة فتعتبر صحيحة وموافق عليها من قبل الجهات الضريبية. ويمتاز أسلوب التقدير الذاتي إذا ما أُحسن استخدامه بالعديد من المزايا منها توفير الكثير من الوقت والنفقات على خزينة الدولة، كما أنه يوجد نوع من الثقة بين المكلفين والدولة, أما المآخذ التي يمكن أن توجّه لهذا الأسلوب فأهمها إحتمالية التلاعب والغش من قبل بعض المكلفين في تحديد مقدار دخولهم والضريبة المستحقة عليهم (أبو نصار, 2012).

وقد أخذ المشرع الأردني بهذا الأسلوب منذ عام 1982 بصدور قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (34), واعتبر أسلوب التقدير الذاتي الأسلوب الرئيسي لتقدير دخول المكلفين وإحتساب مقدار الضريبة عليهم (حداد, 2010).

2- التقدير الإداري: بموجب هذا الأسلوب يتم تقدير دخل المكلف الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه من قبل الجهات الضريبية وضمن المعلومات المتوفرة لديها عن المكلف. ويتم في العادة اللجوء لهذا الأسلوب من التقدير في حالة تخلف المكلف عن الالتزام بتقدير الضريبة المستحقة عليه بأسلوب التقدير الذاتي. وقد يأخذ أسلوب التقدير الإداري عدة صور منها (أبونصار, 2012).:

أ- التقدير بالاستناد إلى أقوال المكلف وسجلاته:- يعتمد هذا الأسلوب على قيام مديرية الضريبة بتقدير دخول المكلفين الخاضعة للضريبة وإحتساب الضريبة المستحقة عليهم بالاعتماد على فحص دفاتر وسجلات المكلفين القانونية وما يؤيدها من مستندات. لذلك يمكن القول بأن هذا الأسلوب يستند على أسس موضوعية في عمليات قياس الدخل الخاضع للضريبة, كما ان أحتفاظ المكلفين بالدفاتر والسجلات المحاسبية يقيهم من المبالغة (في بعض الأحيان) في تقدير الدخول من قبل مقدري ضريبة الدخل, ويتطلب استخدام هذا الأسلوب وجود إدارة ضريبية على مستوى عالي من الكفاءة والخبرة.

وقد أخذ المشرع الأردني بهذا الأسلوب من التقدير في الأحوال التي لا يلتزم فيها المكلف بتقديم الاقرار الضريبي، فقد نصت الفقرة (أ) من المادة (30) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم(28) لسنة 2009 على ما يلي "إذا تخلفّ المكلف عن تقديم الاقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون, تقوم الدائرة باصدار قرار تقدير أولي تحدّد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأية غرامات ومبالغ اخرى متحققة عليه ويبلّغ المكلف إشعارا خطيا بنتيجة ذلك القرار".

ب- التقدير الجزافي:- بموجب هذه الطريقة يتم تقدير دخل بعض الفئات من المكلفين يشكل جزافي وبقيمة ثابتة ومقطوعة بغض النظر عن الدخل الفعلي للمكلف، وبالتالي فقد يلحق ظلم بالمكلف أو بخزينة الدولة حسب كون التقدير أقل أو أكثر من الدخل الفعلي للمكلف. ومن الأمثلة على هذا النوع من التقدير أن يتم وضع مبلغ ضريبة

مقطوع ومحدد مسبقا على أصحاب صالونات الحلاقة أو على من يمتلك سيارة عمومي. وتلجأ بعض الدول لهذا الأسلوب من التقدير نظرا لصعوبة تتبع وتدقيق مثل هذه الفئات من المكلفين، مع ملاحظة أن الدولة قد تقوم بإجراء بعض الدراسات لتقدير دخول مثل هذه الفئات بشكل تقريبي(أبو نصار وآخرون، 2003).

ج- التقدير على أساس المظاهر الخارجية للمكلف:- حسب هذا الأسلوب فإن تقدير دخل المكلف و بالتالي الضريبة المستحقة عليه يتم بالاستناد إلى بعض المظاهر الخارجية للمكلف مثل سكنه وما لديه من خدم وسيارات وما شابه، وعلى الرغم من أن المظاهر الخارجية قد تعبّر أحيانا عن دخل المكلف إلا أنه قد يكون في استخدامها ظلم إما للمكلف أو لخزينة الدولة وبالتالي فان استخدام هذه الطريقة في التقدير قد يكون مرغوب فيه إذا تم استعمالها كطريقه مكمله ومعززه (وليست بديلة) لطريقة التقدير الذاتي وطريقة التقدير بالاستناد إلى سجلات المكلف وأقواله (أبو نصار, 2012).

د- طريقة القياس الثابت:-

تعتمد هذه الطريقة على تحديد أسس مسبقة لإحتساب الضريبة المستحقة على المكلفين العاملين في بعض الأنشطة الإقتصادية أو المنشآت الصغيرة , وذلك من خلال وضع مبلغ ضريبي مقطوع عليها ومثال ذلك صالونات الحلاقة, وذلك لصعوبة تتبع وتدقيق دخول هذه الفئات من المكلفين(حداد وآخرون, 2010).

العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات:

1- **عدم الإستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات:-** إن قانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد لحقه الكثير من التعديلات والتغييرات والتي قد تزيد من التعقيد وصعوبة في الفهم لدى مقدري ضريبة الدخل والمبيعات بالإضافة إلى صعوبة فهمها من قبل المكلفين الأمر الذي يصعّب من قدرة المقدر من التقدير الصحيح على المكلف, وأيضاً قد يعتري الغموض بعض فقرات القانون أو بنود تلك الفقرات ففي قانون ضريبة الدخل رقم(57) لسنة 1985 لم يتطرق المشرع الأردني إلى تعريف محدد للدخل الخاضع للضريبة وإنما اكتفى بتعداد مصادر الدخل الخاضع للضريبة والأشخاص الخاضعين لها, كما أتبع ذلك تحديد الدخول المعفاة من الضريبة. وعلى سبيل المثال: فقد نص البند الأول من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون على أن"يخضع للضريبة الدخل الذي يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه منها من الأرباح أو مكاسب أي عمل أو حرفة أو تجارة أو مهنة أو صنعة مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصنعة ومن أي معاملة أو صفقة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة".

وبالنظر إلى هذا البند فإنه يعتريه الكثير من الغموض وعدم التحديد, مما يدعو إلى الاجتهاد الشخصي وتعدد التفسيرات, حيث لم يقم المشرع بتحديد أو تعريف التجارة أو المهنة أو الصفقة بل يتطلب ذلك الرجوع إلى قوانين أخرى للوصول إلى هذا التحديد(الغانم, 2011).

وأيضاً أتى في البند السادس من نفس الفقرة أعلاه "بدلات اجارة العقارات وغيرها من الأموال غير المنقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها, وكذلك الدخول والمكاسب التي تتأتى من أي ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى", والسؤال هنا: ما هي هذه الأموال غير المنقولة؟ كان من الأحرى بالمشرع تعريفها وتحديدها إن وجدت, لذلك إن مثل هذا الغموض وعدم الوضوح الذي طال عدد من هذه البنود سيؤدي حتماً إلى ترك معظم مصادر الدخل الخاضع للضريبة عرضه للإجتهاد من قبل مقدري الضريبة.

2- **نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات:-** يجب أن يتمتع المقدر بالكفاءة المهنية والمعرفة والخبرة في المجال الضريبي والمحاسبي وبالقوانين الضريبية حتى يستطيع الوصول لقرارات صحيحة, وأن يكون لديه المقدرة والكفاءة في معرفة الأسس التي يستند إليها وفي معرفة المداخل الإقتصادية حتى يتمكن من القيام بالعملية التقديرية على أكمل وجه(إبراهيم, 2003).

وأيضاً يجب على المقدر معرفة ودراسة وتحليل آلية كسب الأرباح التي يحققها المكلف وكيفية تحقيق الإيرادات ومعرفة جميع الطرق التي يتبعها المكلفين في تسيير أمورهم, فالمقدر المؤهل صاحب الخبرة والمعرفة بعمله قادر للوصول إلى قرار مرُضي لكل من المكلف والدائرة مقلل بذلك من الأخطاء التي قد يقع بها عند اتخاذ قرار التقدير(أبو نبعة, 2006), وبالتالي فإن نقص الكفاءة والمهارات المهنية لدى المقدرين قد تقلل من كفاءة وفعالية عمل المقدرين الأمر الذي سيؤدي إلى الوقوع بأخطاء تقديرية عند القيام بعملية التقدير المالي على المكلفين.

3- **نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات:-** إن للأوضاع المالية وللراحة النفسية وتوفرها في العمل الدور الكبير على القرارات السليمة وتؤدي الراحة النفسية وتقليص حجم العمل لإعطاء المجال الأفضل لكفاءة العمل والإنجاز, ويسعى المقدر أحياناً في عمله للحصول على مكافأة شخصية أو تقدير أفضل, حيث يقوم بزيادة العمل وزيادة الإنجاز لكي يحصل على تقدير أفضل.

ولكن إذا لم يحصل المقدر على التقييمات الجيدة, وعلى ما يستحقة مقابل الجهد المبذول من مكافآت أو ترقيات, فإن الشعور الايجابي سينعكس بشكل سلبي, وإن إنخفاض الشعور الايجابي والمكافأة مقابل الجهد المبذول ستؤثر سلباً على العمل وبالتالي ستؤثر على القرار التقديري, وإن لاهتمام الإدارة بالمقدر من ناحية الحوافز والراحة النفسية في العمل وشعوره بأنه سيحصل على ما يستحقه مقابل عمله وإنجازه من الناحية المادية أو المعنوية الدور الكبير في قرار تقديري صحيح, ولسياسة الإدارة في توزيع المهام والإستقرار الوظيفي دور كبير في صدور قرار تقديري سليم, من حيث وضع المقدر الذي لديه الخبرة والمعرفة بالقسم الذي يتناسب مع تلك الخبرة والمؤهلات, وإن التوزيع السيء للمهام وارتفاع معدل الدوران الوظيفي سيؤدي لردود فعل عكسية من قبل المقدر بسبب تدني الرضى الوظيفي(إبراهيم, 2003).

لذلك فإن نقص الحوافز المالية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات قد يحد من قدرة المقدر في القيام بعمله بكفاءة, كما أن نقص الحوافز الإدارية قد يحد من قدرة المقدر على الإجتهاد والتقدير بكفاءة مهنية عالية للوصول إلى المناصب الإدارية العليا.

4- **وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية:-** إن عملية الأخذ بالعلاقات الاجتماعية والمحسوبية والواسطة في عملية التقدير يؤدي إلى قرارات غير صحيحة, حيث أن جماعات الضغط السياسي والاجتماعي والفئات الأخرى المختلفة لها تأثيرات كبيرة تتفق مع مصالحها دون النظر لمراعاة المصلحة العامة, مما سيؤثر على إمكانية إيجاد البيئة الضريبية المناسبة والإبتعاد عن الموضوعية, وضياع حق الخزينة, وحرمان الدولة من تحقيق أهدافها المرجوة. لذلك فإن تنظيم العلاقات والحد من وجودها يساعد بشكل فعال في تحقيق مصالح الدولة من جهه ومصلحة المكلفين من جهه أخرى (إبراهيم, 2003).

وبالتالي كلما قلت العلاقات الإجتماعية بين مقدري ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين كلما كان التقدير في العمل دون تحيز, كما أن وجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبة تزيد من قدرة المكلفين على تخفيض الضريبة المطلوبة وبالتالي التأثير على عمل المقدرين في تقديراتهم المالية.

5- **نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:-** تعتبر البيانات والمعلومات الدقيقة وتوفرها في الوقت المناسب عنصراً مهماً لاتخاذ القرارات, حيث تعتبر الأداة الفاعلة التي تمكن المقدر من الوصول لقرارات سليمة ومتينة تتمتع بالموضوعية والدقة وإن عدم توفرها أو غيابها سيؤدي لاتخاذ قرارات ليست دقيقة, لذلك حتى تتم الإستفادة من هذه

المعلومات ويعتمد عليها المقدر في قراره يجب أن تصل وتتوفر في الوقت المناسب, وأن تكون حقيقية وموثقة وواضحة وذات قيمة يستفاد منها (إبراهيم, 2003).

وحيث أن المعلومات المدخلة والمتوفرة لدى إدارة المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ذات أهمية كبيرة يجب أن تكون عملية إدخال المعلومات بالصورة السليمة والتأكد من وجود رقابة على عملية الإدخال لكي يتم استثمار هذه المعلومات على أحسن وجه وليتم الإعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار من قبل المقدر, كما يجب أن تكون المعلومات شاملة لجميع المكلفين(أفراد وشركات).

لذلك إن عدم توفر قاعدة بيانات ذات موثوقية عالية عن المكلفين (أفراد وشركات) لدى مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات قد يزيد من صعوبة إتخاذ قرارات التقدير المالي الصحيحة, وبالتالي فإن المكلف هو من يستفيد من هذا النقص في المعلومات لكي يقدم بيانات قد تعمل على تضليل المقدر عند اتخاذ قرار تقديره المالي.

الدراسات السابقة:

هنالك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع مقدري الضريبة, منها:-

- دراسة عبيد وربايعة (2013) بعنوان: "إستراتيجية حل المشكلة وصنع القرار لدى مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة توظيف إستراتيجية حل المشكلة وصنع القرار لدى مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، ومعرفة فيما إذا تغيرت هذه الدرجة بتغير كل من المؤهل العلمي، والتخصص الدقيق، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التي شارك فيها الموظف. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استبانه، وزعت على عينة بلغ حجمها (65) فردا. أي ما نسبته (57%) من كامل مجتمع الدراسة. وأظهرت الدراسة أن درجة توظيف إستراتيجية حل المشكلة وصنع القرار لدى مأموري التقدير في الضفة الغربية بشكل عام كانت كبيرة، وترتبت محاور حل المشكلة بحسب قدرة مأموري التقدير على توظيفها كالآتي:- تعريف المشكلة، فتحديد البدائل، ومن ثم الشعور بالمشكلة، فاتخاذ القرار، وأخيرا التقييم، كما أظهرت النتائج وجود فروق بحسب متغير المؤهل العلمي على الأداة ككل وذلك لصالح مأموري التقدير من حملة درجتي البكالوريوس والماجستير فأعلى، وبحسب متغير التخصص الدقيق على مستوى مجال تحديد البدائل لصالح مأموري التقدير من حملة تخصص الاقتصاد، وبحسب متغير سنوات الخبرة على مستوى مجال الشعور بالمشكلة، وذلك لصالح مأموري التقدير الذين تزيد سنوات خبرتهم عن عشرة سنوات، وبحسب متغير عدد الدورات التي شارك فيها مأمور التقدير على مستوى مجال الشعور بالمشكلة، وذلك لصالح مأموري التقدير ممن يزيد عدد الدورات التي شاركوا بحضورها عن عشرة دورات.

- دراسة Justin (2011) بعنوان: "Assessor Incentives and Property Assessment "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على القيمة المقدرة من قبل مقدري الضرائب، وبينت الدراسة أن هناك نوعان من المقدرين إما أن يتم انتخابهم مباشرة من قبل السلطات المحلية/الدوائر الانتخابية، أو أن يتم تعيينهم من قبل مسؤول آخر منتخب. وبينت النتائج أن اتجاه الأثر لمعظم متغيرات الضغط السياسي هو نفس الاتجاه بالنسبة للطرفين، على الرغم من أن الفروقات غالبا ما توجد فيما يتعلق بحجم الاتجاه ودلالته الإحصائية، كما أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للسكان مثل التجانس العرقي والدخل وحصة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 66 عاما، كانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمقدرين المعينين، وكان المقدرين المنتخبين أقل استجابة فيما يتعلق بالآثار الهامشية على هذه الأبعاد. وتفترض النتائج أن الإصلاحات الهادفة إلى إبقاء المقدرين بعيدين عن ميادين الاقتراع يمكن أن يحسن من دقة التقدير.

- دراسة بوريني (2010) بعنوان: "المهارات المهنية لدى مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن و طرق تطويرها". هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى توافر المهارات المهنية لدى مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، كما هدفت إلى التعرف على مدى بذل المقدرين مجهودات لاكتساب وتطوير المهارات المهنية لديهم ومعرفة مدى مساهمة الدائرة في إكساب وتطوير المهارات المهنية لمقدريها. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة من المقدرين العاملين في دائرة ضريبة الدخل و المبيعات الأردنية بلغ عددهم 130 مقدراً. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن المهارات المهنية متوفرة لدى مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية وبدرجة كبيرة، مع وجود قصور في بعض المهارات، وان

أكثرها توفراً هي مهارات الاتصال والتعامل مع الآخرين وأقلها توفراً هي المهارات الفكرية. وبينت النتائج أيضا أن نسبة كبيرة من مقدري الدائرة لديهم الرغبة لاكتساب وتطوير المهارات المهنية رغم وجود معوقات كثيرة أهمها العائق المادي والمعنوي، وأن الدائرة لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الدورات التدريبية التي تلبي الاحتياجات التطويرية لمقدري الدائرة رغم مساهمتها الكبيرة من حيث عدد الدورات المنظمة. وخلص الباحث إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة قيام مقدري الدائرة باكتساب بعض المهارات التقنية والوظيفية من خلال طرق التعلم المختلفة، وتطوير المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال والمهارات الفكرية لديهم من خلال طرق مقترحة، وأن تقوم الدائرة بالاهتمام بشكل أكبر بنوعية الدورات التي تنظمها وتسريع عجلة الدوران الوظيفي، وتنظيم ورشات عمل على نطاق أوسع، بالإضافة إلى دعم الدورات المتعلقة بالشهادات المهنية المتخصصة مثل JCPA و CMA.

- دراسة الزعبي (2010) بعنوان: "أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: (أن تصورات مقدري ضريبة الدخل في الأردن لمستوى الإذعان الضريبي كان متوسطاً, وأن للعوامل الأخلاقية (الصدق، الأمانة، الاستقامة، الالتزام بالقواعد الأخلاقية) أثر في مستوى الإذعان الضريبي, وأن هناك أثرا للعوامل النفسية (الشعور بالخجل، الشعور الايجابي نحو الضريبة, الشعور بعدالة التوزيع، الإحساس بالواجب الوطني والشعور بالذنب) في مستوى الإذعان الضريبي, وأن هناك أثرا للعوامل الاجتماعية (الإحساس بالمسؤولية تجاه الدولة والمجتمع، نظرة المجتمع السلبية تجاه المتهربين من دفع الضريبة، واحترام

المعايير الاجتماعية) في مستوى الإذعان الضريبي, وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات المبحوثين للاذعان الضريبي تعزى لمتغير الخبرة العملية وللمؤهل العلمي. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز المبادئ الأخلاقية وتنمية الوعي الضريبي عند المكلفين، وإعلان أسماء المتهربين من الضريبة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- دراسة Bruce (2008) بعنوان: "The Assessment Community's Changing Role Keeper of The Public Trust: Working Collaboratively". هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة معضلة المقدرين الناجمة عن العاملين التاليين (أن الهدف الرئيسي للعديد من المقدرين هو أن ينتخب أو يعاد انتخابه كل 3-5 سنوات, أن الناس يكرهون كرها شديدا دفع الضرائب سواء كانت ضرائب دخل أو استهلاك، أو اكتساب أو عن الممتلكات.) وأن هذان العاملان يضعان المقدرين في موقف صعب، لكن كيف يمكن للمقدرين الذين يتحتم عليهم العمل ضمن بيئات سياسية ونظم ضريبية لا يملكون عليها السيطرة، أن يحافظوا على استقامة نظم التقدير وثقة العامة بهم، وكيف يمكنهم دعم وتقديم مبادئ نظام ضريبي مثالي. وما الذي يجب أن تعمله السلطات الضريبية لضمان فهم واضح لملائمتها وأدائها, وبينت الدراسة أن المقدرين لا يملكون السيطرة على السياسة الضريبية ولكن يملكون معلومات هامة لمساعدة صانعي السياسات على التعرف على تقييم الخيارات المتوفرة بناءً على مبادئ احتساب ضريبي مناسب. ولمساعدة المكلفين على فهم وتقبل نظام التقدير كجزء لا يتجزأ من النظام الضريبي المستدام, وكشفت الدراسة أن عمل المقدرين ضمن مجتمع داعم يمكن أن يبني الوعي السياسي والعام ويشجع الناس على فهم نظام الضرائب بإظهار ميزات شفافيتهم ومحاسبتهم، والمنافع في إيجاد مجتمعات صحية مستدامة, وخلصت الدراسة إلى أن

النقابات والاتحادات المهنية بحاجة إلى العمل مع سلطات الضرائب ودافعي الضرائب من أجل إيجاد تقارب حول وظيفة المقدرين، والقيام بتقييم متواصل للبدائل في نظام الضرائب.

- دراسة أبو نبعة (2006) بعنوان: " مدى تأثير قرار مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية ". هدفت الدراسة الى معرفة أهمية القرار الذي يتخذه مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض وانعكاسه على التحصيلات الضريبية ومحاولة الوصول إلى التحصيلات الضريبية المخطط لها في الموازنة العامة ومدى تحقيقها لأهداف الدولة وأعبائها المتزايدة. وبينت الدراسة مدى تأثير قرار مأمور التقدير ووعيه في تسريع إنهاء الملفات المعترض عليها دون إجحاف بالمكلف وفي نفس الوقت المحافظة على حق الدولة من استحقاقاتها المالية على المكلفين. وقد خلص الباحث إلى أهمية العمل على زيادة مكاتب ضريبة الدخل في البلدات والقرى الرئيسية في الضفة الغربية وعدم اختصارها على المدن الرئيسية في الضفة نتيجة تقطيع الأوصال بين المدن، كذلك العمل على عقد برامج تدريبية للموظفين من قبل أفراد ذوي اختصاص وكفاءة عالية, ضرورة قيام الدائرة الضريبية بحل مشكلة تراكم الملفات واستقبال المكلفين في فترة واحده مما يربك مأمور التقدير.

- دراسة إبراهيم (2003) بعنوان: "موضوعية قرار مأمور التقدير الجزافي في فلسطين", هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم الموضوعية في التقديرات الجزافية، وبيان مدى تأثيرها على قرار مأمور التقدير الجزافي في فلسطين، ومالها من أثر على استقرار القضايا الضريبية وسرعة إنهائها، وبيان مدى تأثير الأطراف ذوي العلاقة بالقرار على درجة موضوعيته، كما ناقشت الدراسة الكفاءة الواجب توافرها في مأمور التقدير، والأسس التي يجب أن يستند إليها القرار الضريبي عند صدوره لتحقيق أهداف العملية التقديرية والإدارة الضريبية، بحيث يصدر قرارا متينا وسليما وموضوعيا وثابتاً وعادلا

يصعب الطعن به في أي مرحلة من مراحل التقدير، وبينت الدراسة تأثير الموضوعية بعناصرها المتعددة على التقديرات الجزافية من حيث ماهية الموضوعية وعناصرها ومدى تأثيرها على التقديرات والقرارات الجزافية، وبيان أهمية الموضوعية في القرارات الضريبية وخاصة القرار الإداري الجزافي، وتناولت الدراسة العقبات والمشكلات التي تواجه العملية التقديرية في التقدير الجزافي.

- دراسة عفانة (2002) بعنوان: " العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في حال مسك حسابات أصولية في الأردن، وكذلك التعرف على الإجراءات التي يقوم بها مقدر ضريبة الدخل في حال مسك حسابات أصولية. وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: أنه بالرغم من وجود أساس موضوعي للتقدير في حالة مسك حسابات أصولية، إلا أن قرار مقدر الضريبة يتأثر بعوامل يجب أن تكون مستبعدة عند التقدير، مثل الضغوط من الإدارة على قرار المقدر إذ لا يجب أن يكون لها تأثير على التقدير بل أن حسابات المكلفين هي الأساس الوحيد لفرض الضريبة. وقد انتهت الدراسة لمجموعة من التوصيات من أهمها أن على دائرة ضريبة الدخل الاهتمام بنظام المعلومات لديها وتطويره ليستطيع خدمة العملية التقديرية بصورة أفضل، وأن على الإدارة الاهتمام بالمقدر من النواحي المادية والفنية لتسهم في تطوير عمله وذلك عن طريق إخضاعه لمجموعة من الدورات تزيد كفاءته المهنية مع توفر أجواء الراحة النفسية في العمل ليكون قراره أقرب ما يكون إلى العدالة المطلوبة.

- دراسة Michael (1998) بعنوان : "Tax Accountants' Judgment/Decision- Making Research: A Review and Synthesis" هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل التي تؤثر في قرارات محاسبي الضرائب، والتي من أهمها العوامل المعرفية الفردية، والعوامل النفسية العاطفية،

والعوامل الاقتصادية في البيئة الخارجية. وأشارت النتائج العملية التجريبية إلى عدة عوامل هامة تؤثر في حكم وصنع القرار لدى محاسبي الضرائب وتشمل على: العوامل النفسية الفردية مثل المعرفة التي يملكها محاسبي الضرائب، والخبرة، والقدرة على حل المشكلة، ودرجة التعليم. وأما العوامل البيئية الاقتصادية المؤثرة فهي: مقدار المبلغ الضريبي، ومخاطر وغرامات التدقيق، وتفضيل المخاطرة التي يطلبها العملاء، والحفاظ على العلاقات مع العملاء. وخلصت الدراسة إلى عده توصيات أهمها، ضرورة ربط المعرفة بطريقة مباشرة أكثر مع الأداء، وتوضيح المراحل المختلفة لحكم وصنع القرار لدى محاسبي الضرائب، التعرف على المشاكل التي تواجههم وضرورة حلها، وتحليل وتطبيق سياسات سلطات الضرائب.

- دراسة أبو عباس (1994) بعنوان: "العوامل المؤثرة في موضوعية قرار مقدر الضريبة في حال عدم وجود حسابات أصولية". عنيت هذه الدراسة بمعرفة العوامل المؤثرة في موضوعية قرار مقدر الضريبة في حال عدم وجود حسابات أصولية ومدى توافر تلك الموضوعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن كلا من الإدارة ومحتويات الملف وقسم التدقيق وديوان المحاسبة ووضع المكلف والمفوض عن المكلف والعوامل الخاصة بالمقدر نفسه تؤثر في موضوعية قرار مقدر الضريبة. وأن أكثر العوامل تأثيرا في موضوعية قرار مقدر الضريبة من وجهة نظر المقدرين والمكلفين والمفوضين عن المكلفين هو محتويات الملف، وأن أقلها من وجهة نظر المقدرين هي العوامل الخاصة بالمفوضين عن المكلفين، ومن وجهة نظر المكلفين هي العوامل الخاصة بالمقدر، ومن وجهة نظر المفوضين عن المكلفين هي العوامل الخاصة بالمكلف. وانتهت الدراسة إلى ضرورة إلزام كافة المكلفين بمسك حسابات أصولية ومنظمة لجعل قرارات مقدري ضريبة الدخل أكثر موضوعية.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها أنها تبحث في العوامل التي تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, والمتمثلة في: عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات, نقص الكفاءة المهنية لمقدري الدخل والمبيعات, نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات, نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية, وخاصة بعد التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن لعام 2010, كما تمتاز الدراسة بأنها ستقدم التوصيات الملائمة لتجاوز العقبات التي تواجه المقدرين وتمكينهم من أداء عملهم بصورة أفضل.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة

مجتمع الدراسة وعينتها

أساليب جمع البيانات

أداة الدراسة

اختبار أداة الدراسة (الاستبانة)

أساليب تحليل البيانات

الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة (الجزء الأول من الاستبانة)

عرض بيانات الجزء الثاني من الاستبانة

عرض بيانات الجزء الثالث من الاستبانة

عرض بيانات الجزء الرابع من الاستبانة

اختبار فرضيات الدراسة

مقدمة:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. ولتحقيق هذه الأهداف أتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي عبر أستخدام الأسلوب التطبيقي المتضمن أستخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مقدري ضريبة الدخل والمبيعات العاملين في مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم (687) مقدر في 2013\12\11 (ديوان مديرية ضريبة الدخل والمبيعات), موزعين على مختلف محافظات المملكة (ملحق رقم 3). وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة عشوائية طبقية, من مختلف محافظات المملكة, قوامها (300) من المقدرين, حيث تم توزيع (300) استبانة, وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (229) استبانة أي ما نسبته (76%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

أساليب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة في دراسة العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية :

1- **البيانات الثانوية:** حيث تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات التي لها علاقة بموضوع البحث.

2- **البيانات الأولية:** حيث قام الباحث بتصميم استبانه وتحكيمها من ذوي الاختصاص وقياس مدى صدقها وثباتها وتوزيعها على عينة الدراسة.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير وصياغة فقرات الاستبانة بما يعكس كافة متغيرات الدراسة وتضمنت الاستبانة في صورتها النهائية أربعة أجزاء رئيسية, على النحو التالي:-

الجزء الأول: اشتمل على المعلومات الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

الجزء الثاني: اشتمل على البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الجزء الثالث: ترتيب العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الجزء الرابع: سؤال مفتوح لاقتراح أية عوامل أخرى لها تأثير على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

اختبار أداة الدراسة (الاستبانة):

من أجل التحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة تم العودة إلى نخبة منتقاة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية, حيث بلغ عدد المحكمين أربعة عشرَ محكماً (الملحق رقم 2)، وذلك بقصد الاستفادة من خبراتهم حيث تم أخذ ملاحظاتهم حولها وتعديل الاستبانة بناءاً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية (الملحق رقم1).

وبهدف اختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبانة (89,4%) وهي نسبة تدل على مستوى عالي

من ثبات أداة الدراسة، كما ويبين الجدول رقم (1) قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

الجدول رقم (1) معامل ثبات الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) لمحاور أداة الدراسة (الاستبانة)

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	قيمة (ألفا) a
-1	عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات	5	%78.4
-2	نقص الكفاءة المهنيه لمقدري ضريبة الدخل و المبيعات	5	%85.8
-3	نقص الحوافز المالية و الادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات	5	%80.0
-4	وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية	5	%86.3
-5	نقص كفاءة اداء مديرية المعلومات	5	%84.6
المجموع الكلي لأسئلة الاستبانة		25	%89.4

أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات, حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:-

1. مقاييس النزعة المركزية:

- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لمتغيرات الدراسة.
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

2. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.
3. معامل ثبات الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

4. مستوى الأهمية: لتحديد درجة الموافقة حددت ثلاثة مستويات هي (مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة) بناءاً على المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

وعليه يكون توزيع الأهمية النسبية على النحو التالي:-

- الدرجة المنخفضة أقل من 2.33.
- الدرجة المتوسطة من 2.33 إلى 3.66.
- الدرجة المرتفعة من 3.67 فأكثر.

5. التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة (الجزء الأول من الاستبانة):

يبين الجدول رقم (2) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة وهي على النحو التالي:-

الجدول رقم (2) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	4	%1.7
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	%27.9
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	102	%44.5
	45 سنة فأكثر	59	%25.8
	المجموع	229	%100.0
التخصص العلمي	محاسبة	212	%92.7
	إدارة أعمال	9	%3.9
	اقتصاد	4	%1.7
	مالية ومصرفية	4	%1.7
	المجموع	229	%100,0

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
عدد سنوات الخبرة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	أقل من 5 سنوات	17	%7.4
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	94	%41.0
	من 10 سنوات إلى أقل من15 سنة	44	%19.3
	15 سنة فأكثر	74	%32.3
	المجموع	229	%100.0
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط فما دون	17	%7.4
	بكالوريوس	175	%76.4
	ماجستير	32	%14.0
	دكتوراه	5	%2.2
	المجموع	229	%100.0
عدد الدورات في مجال تقدير ضريبة الدخل والمبيعات	لا شيء	12	%5.2
	دورة تدريبية واحدة	16	%7.0
	من 2 إلى 4 دورات	49	%21.4
	5 دورات فأكثر	152	%66.4
	المجموع	229	%100.0
الشهادات المهنية	JCPA	16	%7.0
	لا يحملون شهادات مهنية	213	%93.0
	المجموع	229	%100.0

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) ما يلي:-

أن غالبية المجيبين وعددهم (94) موظفاً هم من لديهم خبرة عملية في التقدير الضريبي لمدة تزيد عن (5) سنوات وتقل عن (10) سنوات وبنسبة (41,0%).

كما أن غالبية المجيبين لديهم الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس), إضافة إلى أن غالبية المجيبين وعددهم (212) موظفاً هم من حملة شهادة المحاسبة وبنسبة (92,7%).

إضافة إلى أن غالبية المجيبين وعددهم (152) موظفاً هم من حصلوا على 5 دورات فأكثر في مجال التقدير الضريبي وبنسبة (66,4%).

ولعل هذه النسب تشير بوضوح إلى قدرة المجيبين على فهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها وإمكانية اعتماد إجاباتهم في التحليل الاحصائي وتعميم نتائج الدراسة.

عرض بيانات الجزء الثاني من الاستبانة:

للوقوف على العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن, تم تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم المتغير	العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
5-	نقص كفاءة اداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	3.97	0.76	%79.40	مرتفع	1
2-	نقص الكفاءة المهنيه لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	3.77	0.65	%75.40	مرتفع	2
1-	عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	3.76	0.76	%75.20	مرتفع	3
3-	نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	3.61	0.87	%72.20	متوسط	4
4-	وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية	3.09	1.00	%61.80	متوسط	5
المجموع الكلي		**3.64**	**0.58**	**%72.80**	**متوسط**	

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن تأثير العوامل الواردة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,64) وبأهمية نسبية (72,8%)، وجاء مستوى مجالين فقط متوسطاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن ما بين (3,09 – 3,97)، وجاء المتغير الخاص بنقص كفاءة اداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,97) وبأهمية نسبية (79,4%)، في حين جاء المتغير الخاص بوجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3,09) وأهمية نسبية (61,8%).

وقد تم تحليل العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:-

أولاً:- مجال عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن:-

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً, والجدول رقم (4) يبين تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم المتغير	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
8-	تؤثر كثرة التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.86	0.91	%77.20	مرتفع	1
9-	تؤثر الاجتهادات الشخصية في تفسير بعض مواد القانون على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.78	1.03	%75.60	مرتفع	2
11-	عدم إلزام التشريعات لكافة المكلفين بمسك حسابات أصولية ومنظّمة يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.77	1.03	%75.40	مرتفع	3
7-	يؤثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.68	1.12	%73.60	مرتفع	4
10-	يؤثر عدم وضوح بعض مواد القانون المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.68	1.07	%73.60	مرتفع	4
عدم الإستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات		3.76	0.76	%75.20	مرتفع	

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن تأثير عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,76) وبأهمية نسبية (75,2%)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,68 – 3,86).

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (8) من الاستبانة وهي " تؤثر كثرة التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات." بمتوسط حسابي (3,86) وبأهمية نسبية (77,2%)، أما في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (10) من الاستبانة وهي" يؤثر عدم

وضوح بعض مواد القانون المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات." بمتوسط حسابي (3,68) وبأهمية نسبية (73,6%).

ثانياً:- مجال نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن:-

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر نقص الكفاءة المهنية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً والجدول رقم (5) يبين تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر متغير نقص الكفاءة المهنية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم العبارة حسب الاستبانة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
12-	تؤثر الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات على قرار تقديرهم الضريبي.	4.19	0.78	%83.80	مرتفع	1
14-	تتأثر الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات بحجم العمل الكبير مما ينعكس على قرار تقديرهم الضريبي.	4.12	0.95	%82.40	مرتفع	2
13-	تؤثر قلة الدورات التدريبية المتخصصة في عامل التقدير الضريبي على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.93	0.92	%78.60	مرتفع	3
15-	يؤثر نقص المهارات في استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	3.35	1.07	%67.00	متوسط	4
16-	يؤثر عدم حصول مقدري ضريبة الدخل و المبيعات على الشهادات المهنية على قرار تقديرهم الضريبي .	3.27	1.21	%65.40	متوسط	5
نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن		3.77	0.65	%75.40	مرتفع	

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن تأثير نقص الكفاءة المهنية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3,77) وبأهمية نسبية (75,4%)، وجاءت مستوى فقرات المجال بين متوسطة ومرتفعة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,27 – 4,19).

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (12) من الاستبانة وهي " تؤثر الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات على قرار تقديرهم الضريبي." بمتوسط حسابي (4,19) وبأهمية نسبية (83,8%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (16) من الاستبانة وهي " يؤثر عدم حصول مقدري ضريبة الدخل والمبيعات على الشهادات المهنية على قرار تقديرهم الضريبي ." بمتوسط حسابي (3,27) وبأهمية نسبية (65,4%).

<u>ثالثاً:– مجال نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن:–</u>

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر نقص الحوافز المالية والإدارية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً والجدول رقم (6) يبين تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر متغير نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم العبارة حسب الاستبانة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
18-	إن عدم ربط الحوافز المالية بحجم الانجاز يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	4.02	1.12	%80.40	مرتفع	1
21-	عدم توفر الاستقرار الوظيفي وارتفاع معدل دوران مقدري ضريبة الدخل والمبيعات يؤثر على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي	4.02	1.12	%80.40	مرتفع	1
17-	يؤثر نقص الحوافز المالية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.74	1.17	%74.80	مرتفع	2
19-	يؤثر نقص الحوافز الإدارية والمعنوية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.61	1.20	%72.20	متوسط	3
20-	إن استخدام نموذج التقييم الإداري السنوي في تقدير الحوافز المالية يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.39	1.17	%67.80	متوسط	4
	نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	3.61	0.87	%72.20	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن تأثير نقص الحوافز المالية والإدارية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,61) وبأهمية نسبية (72,2%), وجاءت مستوى فقرات المجال بين متوسطة ومرتفعة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,39 – 4,02).

جاء في المرتبة الأولى الفقرات رقم (18, 21) من الاستبانة وهي " إن عدم ربط الحوافز المالية بحجم الانجاز يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات" و " عدم توفر الاستقرار الوظيفي وارتفاع معدل دوران مقدري ضريبة الدخل والمبيعات يؤثر على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي" بمتوسط حسابي (4,02) وبأهمية نسبية (80,4%)، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (20) من الاستبانة وهي " إن استخدام نموذج التقييم الإداري السنوي في تقدير الحوافز المالية يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات. بمتوسط حسابي (3,39) وبأهمية نسبية (67,8%).

رابعاً:- مجال وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية:-

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر وجود العلاقات الإجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الإستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً والجدول رقم (7) يبين تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاسئلة التي تقيس أثر وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم العبارة حسب الاستبانة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
23-	يؤثر التدخل الاجتماعي على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.2	1.24	%64.00	متوسط	1
22-	تؤثر العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي	3.15	1.26	%63.00	متوسط	2
24-	تؤثر العلاقات الشخصية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي	3.14	1.31	%62.80	متوسط	3
26-	يؤثر نقص مهارات الاتصال و التعامل مع الآخرين لدى مقدري ضريبة الدخل و المبيعات على قرار تقديرهم الضريبي	3.11	1.19	%62.20	متوسط	4
25-	تؤثر مكاتب الخدمات الاستشارية المحاسبية و الضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل و المبيعات	2.83	1.18	%56.60	متوسط	5
	وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية	3.09	1.00	%61.80	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن تأثير وجود العلاقات الإجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان

متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,09) وبأهمية نسبية (61,8%)، وجاءت مستوى فقرات المجال متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2,83 – 3,2).

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (23) من الاستبانة وهي " يؤثر التدخل الاجتماعي على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات " بمتوسط حسابي (3,2) وبأهمية نسبية (64,0%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (25) من الاستبانة وهي" تؤثر مكاتب الخدمات الاستشارية المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات" بمتوسط حسابي (2,83) وبأهمية نسبية (56,6%).

خامساً:– مجال نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:–

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس أثر نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وترتيبها ترتيباً تنازلياً والجدول رقم (8) يبين تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

رقم العبارة حسب الاستبانة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
28-	إن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	4.13	0.87	%82.60	مرتفع	1
30-	عدم وجود نظام معلوماتي يبين طرفي عملية الشراء والبيع من المكلفين بدفع الضريبة يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	4.05	0.92	%81.00	مرتفع	2
27-	تؤثر كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري الضريبة	4.02	0.96	%80.40	مرتفع	3
29-	إن السياسات المتبعة في جمع البيانات لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن جميع الشرائح الخاضعة للضريبة تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.99	0.86	%79.8	مرتفع	4
31-	إن عدم وجود رقابة على عملية إدخال المعلومات في قسم إدارة المعلومات وسلامتها يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات	3.67	1.16	%73.40	متوسط	5
نقص كفاءة اداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات		3.97	0.76	%79.40	مرتفع	

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن تأثير نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط

الحسابي (3,97) وبأهمية نسبية (79,4%)، وجاءت مستوى فقرات المجال بين متوسطة ومرتفعة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,67 – 4,13).

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (28) من الاستبانة وهي "إن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات" بمتوسط حسابي (4,13) وبأهمية نسبية (82,6%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (31) من الاستبانة وهي" إن عدم وجود رقابة على عملية إدخال المعلومات في قسم إدارة المعلومات وسلامتها يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات " بمتوسط حسابي (3,67) وبأهمية نسبية (73,4%).

عرض بيانات الجزء الثالث من الاستبانة:

هدف الجزء الثالث من الاستبانة إلى إعطاء فرصة للمجيبين لترتيب العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن تنازلياً, وكانت نتائج ذلك الجزء كما يظهرها الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن مرتبة تنازلياً حسب آراء المجيبين على الاستبانة

الترتيب	العوامل المؤثرة	النسبة
1-	نقص الكفاءة المهنيه لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.	%37.1
2-	عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.	%24.9
4-	نقص كفاءة اداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.	%19.2
3-	نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.	%15.3
5-	وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في الأردن.	%3.5

يبين الجدول رقم (9) أن نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد احتلت الترتيب الأول من وجهة نظر آراء المجيبين على الاستبانة في تأثيرها على قرار مقدري ضريبة

الدخل والمبيعات في الأردن إذ احتلت ما نسبته (37,1%) وفي المرتبة الثانية عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بنسبة (24,9%), ثم نقص كفاءة اداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في المرتبة الثالثة بنسبة (19,2%), ثم نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في المرتبة الرابعة بنسبة (15,3%), وفي المرتبة الأخيرة وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في الأردن بنسبة (3,5%).

نجد من الترتيب التنازلي في الجدول السابق أن الأهمية النسبية لنقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل المبيعات في الأردن لها أعلى تأثير على قرار المقدرين إذ يعزى هذا التأثير إلى أن حجم العمل الكبير وقلة الدورات التدريبية ونقص المهارات المهنية والمهارات الأخرى هي ما أدت الى رفع الأهمية النسبية لهذا المتغير، وأما لمتغير عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن فإن الأهمية النسبية له أتت في المرتبة الثانية وهي مرتفعة مقارنةً مع غيرها ويعزى ارتفاع هذه النسبة لكثرة التعليمات والتعاميم المرافقة للقانونيين المعدلة ولوجود الاجتهادات الشخصية عند المقدرين وايضا لعدم وضوح بعض مواد القوانين المعدلة. أما متغير نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات فان نسبتها أتت متوسطة وهذا يعزى الى عدم توفر معلومات شاملة عن جميع المكلفين ولعدم وجود رقابة على عملية ادخال المعلومات. ولمتغير نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن فأتت النسبة متوسطة وهذا يعزى الى ربط الحوافز المالية بحجم الانجاز ولنقص الحوافز الإدارية والمعنوية، وبالنسبة للمتغير الخامس وهو وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في الأردن فأتت الاهمية النسبية قلية جدا وهذا يدل على أن العلاقات الاجتماعية لدى المقدرين لا تؤثر على

قراراتهم وأن لديهم مهارات اتصال مع الآخرين وأن مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية لا تؤثر على قراراتهم بشكل كبير.

عرض بيانات الجزء الرابع من الاستبانة:

أشار بعض المجيبين إلى عوامل أخرى مؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في الجزء الرابع من أجزاء الاستبانة, والمتمثلة في:

1- عدم الثقة بالإجابة على الاستفسارات الموجهة لدائرة الشؤون القانونية عن أي استفسارات تتعلق بتحديثات بعض الملفات, لأن الإجابات تكون غير مقنعة للمقدرين وليست قطعية أو حاسمة, أي يوجد في الإجابة أكثر من احتمال للإجابة, وكان عدد المجيبين الذين أشاروا إلى هذا العامل 37 مجيب, أي ما نسبته 16% من الاستبانات التي تم تحليلها.

2- تعاقب المديرين على المديريات المختلفة (إختلاف سياسات المدير المتبعة), وكان عدد المجيبين الذين أشاروا إلى هذا العامل 61 مجيب, أي ما نسبته 26% من الاستبانات التي تم تحليلها.

3- عدم ملاءمة بيئة عمل مقدري ضريبة الدخل والمبيعات, والتي تتمثل بقدم أجهزة الحاسوب المستخدمة من قبل المقدرين, وأيضاً كثرة عدد المقدرين في الغرفة الواحدة مما يعيق عملية السرية التامة عند مناقشة المكلفين بإقراراتهم المقدمة للدائرة, وكان عدد المجيبين الذين أشاروا إلى هذا العامل 117 مجيب, أي ما نسبته 51% من الاستبانات التي تم تحليلها .

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى:-

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بهدف مقارنة متوسط قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بقيمة مرجعية والبالغة (3,0), (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة محكّية) ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار هذه الفرضية:-

الجدول رقم (10) نتيجة اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار One-Sample T-Test

عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
	3,76	0,76	15,09	0,000	رفض

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد بلغ (3,76) وأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (15,09) وهي قيمة دالة عند مستوى (0,05) لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0,000) كان أقل من (0,05) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة, أي أن عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وبدرجة كبيرة.

اختبار الفرضية الثانية:-

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بهدف مقارنة متوسط قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بقيمة مرجعية والبالغة (3,0), (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة محكّية) ويوضح الجدول رقم (11) نتائج اختبار هذه الفرضية:-

الجدول رقم (11) نتيجة اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار One-Sample T-Test

نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
	3,77	0,65	18,01	0,000	رفض

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد بلغ (3,77) وأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (18,01) وهي قيمة دالة عند مستوى (0,05) لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0,000) كان أقل من (0,05) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة, أي أن نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وبدرجة كبيرة.

اختبار الفرضية الثالثة:-

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بهدف مقارنة متوسط قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بقيمة مرجعية والبالغة (3,0), (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة محكّية) ويوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار هذه الفرضية:-

الجدول رقم (12) نتيجة اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار One-Sample T-Test

نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
	3,61	0,87	10,54	0,000	رفض

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن قد بلغ (3,61) وأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (10,54) وهي قيمة دالة عند مستوى (0,05) لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0,000) كان أقل من (0,05) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة, أي أن نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وبدرجة كبيرة.

اختبار الفرضية الرابعة:-

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بهدف مقارنة متوسط قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بقيمة مرجعية والبالغة (3,0), (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة محكّية) ويوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار هذه الفرضية:-

الجدول رقم (13) نتيجة اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار One-Sample T-Test

وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
	3,09	1.0	1,31	0,19	قبول

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبة قد بلغ (3,09) وأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (1,31) وهي قيمة دالة عند مستوى (0,05) لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0,19) كانت أكبر من (0,05) مما يعني قبول الفرضية العدمية أي أن وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبة لا تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

اختبار الفرضية الخامسة:-

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بهدف مقارنة متوسط قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بقيمة مرجعية والبالغة (3,0), (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة محكّية) ويوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار هذه الفرضية:-

الجدول رقم (14) نتيجة اختبار الفرضية الخامسة باستخدام اختبار One-Sample T-Test

نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
	3,97	0,76	19,44	0,000	رفض

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات قد بلغ (3,97) وأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (19,44) وهي قيمة دالة عند مستوى (0,05) لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0,000) كان أقل من (0,05) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة, أي أن نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وبدرجة كبيرة.

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:-

1- يؤثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بدرجة مرتفعة, لا سيما كثرة التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة لقانون ضريبة الدخل والمبيعات, وأيضاً الأجتهادات الشخصية من قبل المقدرين في تفسير بعض مواد قانون ضريبة الدخل والمبيعات.

2- يؤثر نقص الكفاءة المهنيه لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بدرجة مرتفعة, لا سيما حجم العمل الكبير ونقص المهارات في أستخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة.

3- يؤثر نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بدرجة مرتفعة, لا سيما عدم ربط الحوافز المالية بحجم الانجاز.

4- لا يؤثر وجود العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

5- يؤثر نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بدرجة مرتفعة, لا سيما عدم وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:-

1- على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن تقليل التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة بحيث تكون مواد القانون واضحة ولا تحتاج لاجتهاد شخصي من قبل مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

2- على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات توفير موظفين ذوي كفاءة مهنية عالية من حملة الشهادات المهنية ذات العلاقة بضريبة الدخل والمبيعات بالحجم الذي يتناسب مع حجم أعمال الدائرة, مع تطوير مهارات الموظفين الحاليين في مجالات استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة.

3- ربط الحوافز المالية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بحجم الإنجاز, أي بتحديد عدد محدد من ملفات المكلفين لكل مقدر بشكل يتناسب مع الوقت والقدرة, مع منح الموظفين الأكفاء حوافز إدارية ومعنوية مما يحفّز الموظفين على الإنجاز بشكل أفضل.

4- توفير الاستقرار الوظيفي وبيئة العمل الملائمة لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

5- توفير قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات وربط ذلك مع النظام المعلوماتي مع ضرورة وجود رقابة على عملية إدخال المعلومات في قسم إدارة المعلومات وسلامتها.

قائمة المراجع

المراجع العربية:-

- إبراهيم، احمد فالح، موضوعية قرار مأمور التقدير الجزافي في فلسطين، رسالة ماجستير، 2003, جامعة النجاح الوطنية، نابلس, فلسطين.
- بوريني، محمود عثمان، المهارات المهنية لدى مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وطرق تطويرها، رسالة ماجستير، 2010, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.
- حداد, أيمن وبني ارشيد, عمر, المحاسبة الضريبية: الضريبة العامة على المبيعات والضريبة على الدخل, الطبعة الأولى, 2010, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- دليل إجراءات التقدير لسنة 1998- دائرة ضريبة الدخل, 1998, عمان, الأردن.
- الرفاعي, خليل محمود, المحاسبة الضريبية, الطبعة الأولى, 2005, دار حنين للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- الزعبي، خالد، "أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، المجلد 6، ص ص:375-404 (2010).
- صيام, وليد والخداش, حسام والعكشة, وائل عودة, الضرائب ومحاسبتها, الطبعة الثالثة, 2000, عمان, الأردن.

- أبو عباس، بسام محمود، العوامل المؤثرة في موضوعية قرار مقدر الضريبة في حال عدم وجود حسابات أصولية، رسالة ماجستير، 1994, كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

- عبيد، شاهر محمد وربايعة، سائد محمد، "إستراتيجية حل المشكلة وصنع القرار لدى مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 21، ص ص: 195–221 (2013).

- عفانة، عدي حسين، العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن، رسالة ماجستير، 2002, جامعة آل البيت, المفرق, الأردن.

- الغانم, محمد محمود, الاعتراضات الضريبية: أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين, رسالة ماجستير, 2011, جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

- الفريجات, ياسر صالح, المحاسبة في علم الضرائب, الطبعة الأولى, 2009, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

- قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته– دائرة ضريبة الدخل, 1985, عمان, الأردن.

- قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009– دائرة ضريبة الدخل, 2009, عمان, الأردن.

- قانون الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013- دائرة الموازنة العامة, 2013, عمان, الأردن.
- أبو نبعة، فادي عبد الحميد، مدى تأثير قرار مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، 2006, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين.
- أبو نصار، محمد حسين، محاسبة الضرائب: ضريبة الدخل والمبيعات، الطبعة الثانية، 2012, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- أبو نصار, محمد والمشاعلة, محفوظ والشهوان, فراس عطا الله, الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية, 2003, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- نور، عبد الناصر وعدس، نائل حسن والشريف، عليان، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، 2008, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

المراجع الأجنبية:-

- Bruce, Turner,"The assessment community's changing role keeper of the public trust: working collaboratively", Journal of property tax assessment and administration, Vol.5, Issue 3, P 5-23(2008).
- Justin, M. Ross, "Assessor incentives and property assessment", Southern Economic Journal, 77(3), P 776-794(2011).
- Karlin, Barbara, Tax Research, 4th ed, 2008, Pearson Education, New Jarsey.
- Michael, L. Roberts,"Tax accountants' judgment/decision- making research: a Review and synthesis", The Journal of the American Taxation Association, Vol. 20, No. 1, P. 78-121(1998).
- Strobel, Frank, " International tax arbitrage and residence vs. source – based capital income taxation", Journal of Research in Economics Vol. 66, Issue 4, P. 391–397(2012).
- Toscher, Steve; Bauserman, Della, "Surprise – the fraud of your tax preparer may extend the statute of limitations on tax assessments", Journal of Taxpractice & Procedure Vol. 15, Issue 2, P. 23-30(2013).

ملحق رقم (1)
الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الهاشمية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

السادة المقدرين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأكارم

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان: **"العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن"**، وذلك من خلال قياس أثر العوامل التالية: عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات، نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات، نقص الحوافز المالية والادارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات، نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وجود العلاقات الاجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية في الأردن.

لذا أرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الإستبانة، لما تتمتعون به من خبرات علمية وتجارب عملية، مع مراعاة الدقة والموضوعية التامة وإعطائها الوقت والإهتمام اللازمين - كما هو عهدنا بكم - من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة ومفيدة لتحقيق أهداف الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة.

علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وأعدكم بتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك حيث سأرسلها عن طريق البريد الإلكتروني الذي ستزودوني به.

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث
أسامة عبد الرحيم الخلايلة

بريدكم الإلكتروني لتزويدكم بنتائج الدراسة (إختياري): ....

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:

يرجى التكرم بوضع دائرة حول رقم الإجابة المناسبة:

(1). العمر:

1. أقل من 25 سنة   **2. من 25 سنة - أقل من 35 سنة**

3. من 35 سنة - أقل من 45 سنة   **4. 45 سنة فأكثر**

(2). التخصص العلمي:

1. محاسبة   **2. إدارة أعمال**   **3. اقتصاد**

4. مالية ومصرفية   **5. أخرى (يرجى ذكرها................)**

(3). عدد سنوات خبرتكم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:-

1. أقل من 5 سنوات   **2. من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات**

3. من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة   **4. 15 سنة فأكثر**

(4). المستوى التعليمي:

1. دبلوم متوسط   **2. بكالوريوس**   **3. ماجستير**   **4. دكتوراه**

(5). عدد الدورات التدريبية التي اشتركت بها في مجال تقدير ضريبة الدخل والمبيعات:

1. لا شيء   **2. دورة تدريبية واحدة**

3. 2 – 4 دورات تدريبية   **4. 5 دورات تدريبية فأكثر**

(6). الشهادات المهنية التي حصلتم عليها في مجال المحاسبة (يمكن اختيار أكثر من بديل):

1. JCPA   **2. ACCA**

3. CPA   **4. أخرى (يرجى ذكرها....................)**

الجزء الثاني: البيانات المتعلقة بقياس العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل و المبيعات في الأردن:

التالي مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، يرجى التكرم بوضع إشارة (X) أمام درجة موافقتكم لكل عبارة:

	العبارات	درجات الموافقة				
		موافق الى حد كبير جداً	موافق الى حد كبير	موافق الى حد متوسط	موافق الى حد قليل	موافق الى حد قليل جداً
7	يؤثر عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
8	تؤثر كثرة التعليمات والتعاميم الداخلية المرافقة للقوانين المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
9	تؤثر الاجتهادات الشخصية في تفسير بعض مواد القانون على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
10	يؤثر عدم وضوح بعض مواد القانون المعدلة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
11	عدم إلزام التشريعات لكافة المكلفين بمسك حسابات أصولية ومنظّمة يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
12	يؤثر نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات على قرار تقديرهم الضريبي.					
13	تؤثر قلة الدورات التدريبية المتخصصة في مجال التقدير الضريبي على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
14	تتأثر الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات بحجم العمل الكبير مما ينعكس على قرار تقديرهم الضريبي.					
15	يؤثر نقص المهارات في استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
16	يؤثر عدم حصول مقدري ضريبة الدخل و المبيعات على الشهادات المهنية على قرار تقديرهم الضريبي .					
17	يؤثر نقص الحوافز المالية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
18	إن عدم ربط الحوافز المالية بحجم الانجاز يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					

	العبارات	موافق الى حد كبير جداً	موافق الى حد كبير	موافق الى حد متوسط	موافق الى حد قليل	موافق الى حد قليل جداً
		درجات الموافقة				
19	يؤثر نقص الحوافز الإدارية والمعنوية على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
20	إن استخدام نموذج التقييم الإداري السنوي في تقدير الحوافز المالية يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
21	عدم توفر الاستقرار الوظيفي وارتفاع معدل دوران مقدري ضريبة الدخل والمبيعات يؤثر على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي .					
22	تؤثر العلاقات الاجتماعية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي.					
23	يؤثر التدخل الاجتماعي على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
24	تؤثر العلاقات الشخصية مع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات على النتيجة المالية لقرار تقديرهم الضريبي.					
25	تؤثر مكاتب الخدمات الاستشارية المحاسبية و الضريبية على قرار مقدري ضريبة الدخل و المبيعات.					
26	يؤثر نقص مهارات الاتصال و التعامل مع الآخرين لدى مقدري ضريبة الدخل و المبيعات على قرار تقديرهم الضريبي .					
27	تؤثر كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على قرار مقدري الضريبة.					
28	إن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
29	إن السياسات المتبعة في جمع البيانات لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن جميع الشرائح الخاضعة للضريبة تؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
30	عدم وجود نظام معلوماتي يبين طرفي عملية الشراء والبيع من المكلفين بدفع الضريبة يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					
31	إن عدم وجود رقابة على عملية إدخال المعلومات في قسم إدارة المعلومات وسلامتها يؤثر على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.					

الجزء الثالث: العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن مرتبة حسب أهميتها:

الرجاء ترتيب العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات حسب أهميتها من وجهة نظرك (بإعطائها الدرجات من 1 إلى 5 بحيث تكون درجة (1) تمثل العامل الأكثر أهمية والدرجة (5) تمثل العامل الأقل أهمية):

العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن	
عدم الاستقرار التشريعي لقانون ضريبة الدخل والمبيعات.	
نقص الكفاءة المهنية لمقدري ضريبة الدخل والمبيعات.	
نقص الحوافز المالية والإدارية لدى مديرية ضريبة الدخل والمبيعات.	
نقص كفاءة أداء مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.	
وجود العلاقات الإجتماعية مع المقدرين ووجود مكاتب خدمات الاستشارات المحاسبية والضريبية.	

الجزء الرابع:

ربما لم تعطكم أسئلة الاستبانة الفرصة الكافية للتعبير عن رأيكم في أية أمور ذات صلة بموضوع الاستبانة، لذا أكون شاكرا لكم لو أشغلتم الأسطر التالية بإضافة أية عوامل تعتقدون أن لها تأثير على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، ولم يرد ذكرها في الاستبانة:

....

....

....

....

....

....

. ...

أكرر شكري لكم على حُسن تعاونكم وتجاوبكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

ملحق رقم (2)

قائمة أسماء محكمي الاستبانة

التسلسل	اسم المحكم	مكان العمل/ الجامعة
1-	الأستاذ الدكتور حسام الدين مصطفى خداش	الجامعة الهاشمية
2-	الأستاذ الدكتور جبرائيل كحالة	جامعة العلوم التطبيقية
3-	الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الشحادة	جامعة الزيتونة الأردنية
4-	الدكتور إبراهيم منصور	الجامعة الهاشمية
5-	الدكتور عبد الله الخوالدة	الجامعة الهاشمية
6-	الدكتور جمال الشرايري	جامعة آل البيت
7-	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
8-	الدكتور محمود نصار	جامعة العلوم التطبيقية
9-	الدكتور سوزان رسمي عبد	جامعة العلوم التطبيقية
10-	الدكتور أسامة شعبان	جامعة الزيتونة الأردنية
11-	الدكتور مظهر حمد الله	جامعة الزيتونة الأردنية
12-	الدكتور عمران العبيني	جامعة الزيتونة الأردنية
13-	الدكتور عماد الشيخ	جامعة العلوم التطبيقية
14-	الدكتور أسامة منصور	جامعة العلوم التطبيقية

ملحق رقم (3)

توزيع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

المديرية	عدد المقدرين	المنطقة
وسط عمان	56	جبل الحسين
جنوب عمان	42	شارع الاذاعة
شمال عمان	70	الجاردنز
غرب عمان	50	الصويفية
كبار المكلفين	40	عمارة البرج
التجاري الثانية	59	عمارة البرج
الصناعي	50	خلدا
التجاري الاولى	55	عمارة البرج
الخدمي	62	خلدا
المكافحة	43	عمارة البرج
المفرق	9	المفرق
الزرقاء	42	الزرقاء
اربد	49	اربد
البلقاء	13	البلقاء
مادبا	11	مأدبا
الكرك	16	الكرك
الطفيلة	6	الطفيلة
معان	7	معان
عجلون	7	عجلون
المجموع	687	

- **المصدر من ديوان مديرية ضريبة الدخل والمبيعات الرئيسية 2013/12/11**

ABSTRACT

Factors affecting on the decision of the income and sales tax assessors in Jordan

Prepared by the student

Osama Abdel Raheem Ahmad Alkhalayleh

Supervisor

Professor Walid Zakaria Siam

This study aimed at identifying the factors that influence the decision of the income and sales tax assessors in Jordan, namely: legislative instability of the income and sales tax law; low professional efficiency of the income and sales tax assessors; less financial and administrative incentives of the income and sales tax directorate; low performance efficiency of the information department of the income and sales directorate; prevalence of the social relations with the assessors; and existence of the accounting and tax consultations services offices.

To achieve the objectives of the study, the researcher constructed a questionnaire which was administered over the assessors of the income and sales tax in Jordan. Three hundred (300) questionnaires were distributed and (229) were returned suitable for analysis i.e. 76% of the total questionnaires. They were analyzed using the statistical package of the social studies (SPSS).

The researcher concluded that the study variables: (legislative instability of the income and sales tax law; low professional efficiency of the income and sales tax assessors; less financial and administrative incentives of the income and sales tax directorate; low performance efficiency of the information department of the income and sales directorate in Jordan) influence the decision of the income and sales tax assessors' decision at different degrees. As for the social relations with the assessors and the existence of the accounting and tax accountancy consultations services variables, they do not influence the decision of the income and sales tax in Jordan.

The researcher made several recommendations such as necessity for lessening the load of information and internal circulars that accompany the amending laws, so that the law items become quite clear, not requiring personal judgment of the assessors' decisions of the income and sales tax in Jordan.